

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣)

أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣)، طلب مجلس الأمن إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بالمسؤوليات المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة). ويغطي هذا التقرير أهم التطورات السياسية والأمنية المتصلة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريره المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/661).

ثانياً - موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد العراق تدهوراً ملموساً في الحالة الأمنية، ولا سيما في الأنبار والمحافظات المجاورة لها، بسبب ازدياد نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما دفع حكومة العراق إلى تكثيف العمليات الموجهة ضد الإرهابيين والجماعات المتشددة في الأنبار. وعلى الرغم من التحديات الأمنية واستمرار الجمود السياسي، فإن أعمال التحضير لانتخابات مجلس النواب المقرر إجراؤها في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ تسير حسب المواعيد المقررة.

٣ - وقد قُتل في العراق، في الفترة الممتدة من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٤، ما لا يقل عن ٢ ٢٢١ من المدنيين (من بينهم أفراد من الشرطة المدنية)، وأصيب ٤ ١٥٧ شخصاً. وفي عام ٢٠١٣، سجلت البعثة أكبر عدد من الخسائر في صفوف المدنيين منذ عام ٢٠٠٨، إذ بلغ عدد القتلى ٧ ٨١٨ شخصاً وعدد الجرحى ١٧ ٩٨١ شخصاً. وكانت محافظات الأنبار وبغداد ونيوى وصلاح الدين وديالى هي



الأكثر تضرراً من العنف. وكانت الهجمات الإرهابية تستهدف مباشرة المدنيين والأماكن العامة، بما في ذلك المقاهي والحدايق والمطاعم والمساجد والأسواق.

٤ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اجتمع محافظ الأنبار، أحمد خلف الدليمي، مع رئيس وزراء العراق، نوري المالكي، للتفاوض بشأن وضع حد للمظاهرات التي دامت سنة كاملة. ورغم موافقة الحكومة على تلبية بعض مطالب المتظاهرين، فقد قرروا مواصلة الاعتصامات إلى أن تليى جميع مطالبهم. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وفي أثناء عملية شنتها قوات الأمن العراقية على معسكرات تدريب تابعة لجماعات إرهابية وجماعات للمعارضة المسلحة في الأنبار، قُتل بعض الأشخاص ومن بينهم قائد إحدى الفرق. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، شنت قوات الأمن العراقية عملية أسمتها عملية "الثأر للقائد محمد" في الأنبار، فيما دعا رئيس الوزراء المتظاهرين إلى الانسحاب. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، حذّر وزير الدفاع بالوكالة، سعدون الدليمي، خلال اجتماعه مع العشائر المحلية من الأنبار، من احتمال مدهامة مخيمات الاعتصام التي يدعى أن الإرهابيين يختبئون بها.

٥ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، داهمت قوات الأمن العراقية في الرمادي منزل أحمد العلواني، عضو مجلس النواب الذي تربطه صلات وثيقة مع المتظاهرين، في سياق تنفيذ أمر القبض على أخيه، علي سليمان العلواني، بتهم تتعلق بالإرهاب. وقد ألقى القبض على أحمد العلواني، فيما قتل أخوه وعدد من أفراد الأسرة وأفراد الحراسة في تبادل لإطلاق النار. واحتجاجاً على ذلك، خرج عدد كبير من السكان المحليين إلى الشوارع مما أدى إلى وقوع اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن في الرمادي والفلوجة. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، تفاوض وزير الدفاع بالوكالة مع محافظ الأنبار وممثلي مجلس المحافظة وزعماء العشائر بشأن تفكيك مخيم الاعتصام في الرمادي. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، تم تفكيك المخيم بمساعدة الشرطة المحلية. وتتضارب التقارير بشأن وقوع اشتباكات مسلحة خلال هذه العملية. وفي أعقاب ذلك، علّق ٤٤ نائباً سنيّاً في مجلس النواب مشاركتهم في المجلس، ولم يستأنف مشاركته بعد ذلك سوى عدد قليل منهم. وردّ عدد من الجهات الفاعلة على ذلك بادعاء أن مبادرة السلام الاجتماعي قد انهارت، حيث أُلقت الحالة في الأنبار بظلالها عليها. وأعلن رئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، انسحابه من المبادرة.

٦ - وخلال الفترة ما بين ٣٠ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير، فرض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام سيطرته على الرمادي والفلوجة، بدعم من جماعات من الأعضاء السابقين في حزب البعث ورجال العشائر المتحالفة معهم، وواصلوا التقدم في اتجاه أبو غريب، في محافظة بغداد، واستولوا على أكثر من ٧٠ من نقاط التفتيش التابعة لقوات

الأمن العراقية في منطقة تمتد من شمال محافظة بابل إلى الجنوب من محافظة صلاح الدين. وفي الرمادي، نجحت قوات الأمن العراقية في التعاون مع عدد من ميليشيات العشائر المحلية، بما في ذلك مجالس الصحوة، واستعادت السيطرة على معظم أنحاء المدينة في ٧ كانون الثاني/يناير. غير أن قوات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والميليشيات المتحالفة معه ظلت حتى وقت كتابة هذا التقرير تسيطر على أجزاء كبيرة من مدينة الفلوجة وتشن تلك القوات هجمات على الرمادي والمناطق المحيطة بها.

٧ - واستمرت الجماعات الإرهابية وجماعات المعارضة المسلحة في اختبار مدى استعداد وقدرة قوات الأمن العراقية، التي ما زالت تعاني من الضغط بسبب اضطلاعها بالسيطرة على الأمن الداخلي وحراسة حدود العراق مع الجمهورية العربية السورية في الوقت نفسه. وفي هذه الأثناء، لا تزال الحوادث الطائفية تؤدي إلى عمليات تشريد قسري واختطاف وقتل للمدنيين انطلاقاً من نقاط التفتيش غير القانونية.

٨ - وقد بذل القادة السياسيون العراقيون جهوداً من أجل نزع فتيل الأزمة في الأنبار. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، اقترح زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، عمار الحكيم، "مبادرة الأنبار الصامدة"، التي شملت تخصيص مبلغ ٤ بلايين دولار على مدى أربع سنوات لمشاريع التعمير والتنمية في الأنبار؛ وتخصيص ميزانية خاصة لدعم العشائر؛ وتشكيل قوة من العشائر للدفاع عن المحافظة ودمجها في نهاية المطاف في صفوف قوات الأمن العراقية.

٩ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلن ائتلاف "متحدون"، الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب، عن "خريطة طريق" ذات نقاط ست، تدعو إلى: (أ) الوقف الفوري للهجمات الجوية وعمليات القصف التي تتعرض لها المدن في الأنبار وانسحاب الجيش إلى خارج المناطق الأهلية بالسكان؛ (ب) إعادة الحكومة وقوات الشرطة المحلية إلى العمل من جديد في الفلوجة، بالتعاون مع العشائر المحلية؛ (ج) تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأسر المشردة وعودة تلك الأسر؛ (د) العفو عن السكان المحليين الذين حملوا السلاح دفاعاً عن النفس؛ (هـ) تعيين ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ من السكان في صفوف قوات الشرطة المحلية؛ (و) تعويض المتضررين من الأعمال العسكرية وتقديم دعم إلى المحافظة لأغراض التعمير.

١٠ - وفي أعقاب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء، المالكي، إلى الأنبار في ١٥ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الوزراء خطة لتعزيز الأمن والاستقرار في الأنبار عن طريق زيادة الدعم المقدم إلى كل من المحافظة والعشائر المحلية. وتشمل الخطة توفير الأموال من أجل التعمير والتعويض عن الممتلكات المتضررة، ودمج من قاتل جنبا إلى جنب مع الحكومة من رجال العشائر في صفوف الشرطة المحلية، وإعادة توطين الأسر المشردة.

١١ - وقد وقعت أيضا هجمات إرهابية في ضواحي منطقة مطار بغداد الدولي. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، سقطت أربعة صواريخ على مبنى المطار مما أدى إلى إلحاق الضرر بطائرتين تابعتين للخطوط الجوية العراقية وإصابة اثنين من المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت بغداد خمس موجات من الهجمات المنسقة التي شملت هجومي انتحاريين بالقرب من وزارة الخارجية في ٥ شباط/فبراير. واستهدفت المنطقة الدولية في هجومين بالنيران غير المباشرة. وفي ٤ شباط/فبراير، سقطت طلقة صاروخية في القطاع الجنوبي لتلك المنطقة وتلتها بعد يوم واحد طلقتان أخريان، إحداهما سقطت بالقرب من نقطة تفتيش تقع في الطرف الجنوبي الغربي للمنطقة، بينما سقطت الأخرى خارج محيطها الشمالي.

١٢ - وتسير أعمال التحضير للانتخابات إلى حد كبير في مسارها الصحيح على الرغم من الحالة الأمنية المتدهورة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، رفض مجلس النواب مشروع قانون يدعو إلى تشكيل لجنة برلمانية لرصد أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، بلغ عدد الائتلافات المشاركة في انتخابات مجلس النواب الذي أكدته المفوضية ٣٦ ائتلافا. وبخلاف ما جرى في انتخابات عام ٢٠١٠، عندما كانت الأحزاب الشيعية منقسمة إلى معسكرين رئيسيين، هما الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون، سوف تتنافس الأحزاب الشيعية الكبرى في عام ٢٠١٤ في إطار خمس ائتلافات، هي ائتلاف دولة القانون، وكتلة المواطن، وكتلة الأحرار، وائتلاف الإصلاح الوطني، وائتلاف الفضيلة: وسوف تشارك كتلة الأحرار في الانتخابات دون مقتدى الصدر الذي أعلن في منتصف شباط/فبراير انسحابه من الحياة السياسية. وقد انقسم ائتلاف العراقية "العابر للطائفية" إلى ثلاثة عناصر مستقلة، هي: ائتلاف الوطنية بقيادة رئيس الوزراء السابق، إياد علاوي، وائتلافين مكونين من أغلبية سنية، هما ائتلاف متحدون وائتلاف العربية الذي يرأسه نائب رئيس الوزراء، صالح المطلك. وللمرة الأولى، ستخوض الأحزاب الكردية الانتخابات بشكل منفصل في محافظات إقليم كردستان. وباستثناء حركة غوران، ستخوض تلك الأحزاب الانتخابات معا في محافظة صلاح الدين وحدها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد تم استبعاد ٤٩٤ مرشحا غير مستوف للشروط بسبب إقصاء البعثيين واستبعاد ٦٩ شخصا آخر غير مؤهل لأسباب جنائية.

١٣ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت حكومة إقليم كردستان أن انتخابات مجالس المحافظات في دهوك وإربيل والسليمانية ستجرى في ٣٠ نيسان/أبريل. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أتمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عملية المصادقة على الكيانات والائتلافات السياسية المشاركة في تلك الانتخابات. فصادقت على ما مجموعه ١٧ كيانا

سياسيا وائتلاف واحد. وسيخوض الانتخابات ٧١٨ مرشحا، من بينهم ٢٢٤ امرأة، يتنافسون على ٨١ مقعدا.

١٤ - ولكن بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان في ٢١ أيلول/سبتمبر، لا تزال المناقشات جارية بشأن تشكيل حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريضة تضم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة غوران والحزبين الإسلاميين الرئيسيين. فقد ثبت أن تحقيق التوازن في توزيع المناصب الوزارية والبرلمانية العليا بين الأحزاب يشكل تحديا كبيرا. وتواصل حكومة إقليم كردستان الحالية أداء مهامها بصفتها حكومة لتسيير الأعمال.

١٥ - وفيما يتصل بالعلاقات بين السلطات في بغداد وفي إربيل، تولى رئيس وزراء إقليم كردستان، نشيرفان برزاني، رئاسة وفد شارك في ثلاث جولات من المحادثات في بغداد مع حكومة العراق لحل النزاع القائم بشأن تقاسم عائدات المواد الهيدروكربونية، التي تشكل عنصرا حيويا من عناصر مشروع الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٤. ودفعت حكومة إقليم كردستان بأن لها الحق في ١٧ في المائة من الميزانية الاتحادية، في حين تقول حكومة العراق بأن هذا الرقم يقل عن ذلك عند "خصم" النفقات السيادية.

١٦ - وفي تطور آخر، وافق مجلس الوزراء في منتصف شهر كانون الثاني/يناير إلى تحويل طوز خورماتو والفلوجة وسهول نينوى إلى ثلاث محافظات جديدة مستقلة. وتقوم لجنة مشتركة بين الوزارات بتقييم الأبعاد التقنية والقانونية لهذا القرار. وقد أعرب القادة التركمان والمسيحيون عن ترحيبهم بالقرار، الذي يرون أن من شأنه أن يعزز الأمن والتماسك الاجتماعي في المناطق الثلاث. وتقدم بطلبات مماثلة عدد من المناطق الأخرى، من بينها حلبجة في السليمانية، وتلعفر في نينوى، ومدينة الصدر في بغداد، والرفاعي في ذي قار، والزبير في البصرة، والصويرة والعزيرية في واسط.

١٧ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير قام مجلس الوزراء، رداً على الاحتجاجات الصادرة من المحافظات المنتجة للنفط، بتعديل المبالغ المعتمدة من عائدات النفط في مشروع الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٤ لتغطية نفقات الخدمات المتعلقة بإنتاج النفط والآثار البيئية المترتبة عليه من دولار واحد إلى ٥ دولارات للبرميل في كل من المحافظات المنتجة للنفط.

باء - التطورات الإقليمية والدولية

١٨ - يؤثر النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية تأثيرا سلبيا على الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية في العراق. ودفع التوسع في حملة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام، الذي أعلن أن هدفه هو إنشاء دولة إسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية، حكومة العراق إلى أن تدعو المجتمع الدولي إلى دعم العراق في الجهود التي يبذلها لمكافحة الإرهاب. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، ناشد رئيس الوزراء بلدان المنطقة أن تمنح المعاملات المالية للتنظيم. وفي المؤتمر الدولي الثاني للماخين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي عقد في الكويت في ١٥ كانون الثاني/يناير، تعهد وزير خارجية العراق، هوشيار زيباري، بتقديم تبرع من العراق بمبلغ ١٣ مليون دولار لمساعدة اللاجئين السوريين والسوريين النازحين داخليا. وشارك وزير الخارجية أيضا في افتتاح المؤتمر المعني بالجمهورية العربية السورية، الذي عقد في مونترو، سويسرا، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، حيث دعا إلى إيجاد حل سياسي للنزاع بقيادة سورية، وحذر من تزايد قوة المتطرفين الأجانب، وشدد على أنه يجب تقديم الدعم إلى الجمهورية العربية السورية وحماتها من العنف والإرهاب.

١٩ - واستمر التحسن في العلاقات بين العراق والكويت في الفترة المشمولة بالتقرير. فقام وزير خارجية العراق يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر بزيارة الكويت لحضور الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المشتركة والتوقيع على الاتفاقات الثنائية المتعلقة بحماية الاستثمار والسياحة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت مع الممثلين الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة اللذين قدما إلى الاتفاق الثنائي بشأن الإدارة المشتركة للملاحة في خور عبد الله المائي لتسجيله ضمن المعاهدات عملا بالمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة. واستؤنفت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر رحلات الركاب الجوية للخطوط الجوية الكويتية بين النجف ومدينة الكويت للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠.

٢٠ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سقطت ست قذائف هاون في شمال المملكة العربية السعودية على الحدود مع العراق في هجوم أعلن المسؤولية عنه جيش المختار، وهو جماعة متشددة في جنوب العراق. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أدانت حكومة العراق الهجوم، وأعربت عن اهتمامها بتعزيز التعاون الثنائي بشأن أمن الحدود. وأعيد تأكيد ذلك الاهتمام خلال اجتماع عقد بين وزير خارجية العراق ونائب وزير دفاع المملكة العربية السعودية، الأمير سلمان بن سلطان بن عبد العزيز، على هامش حوار المنامة الذي عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٣ شباط/فبراير، اعتمدت المملكة العربية السعودية قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب، كان موضع ترحيب من جانب رئيس وزراء العراق.

٢١ - وقام رئيس الوزراء بزيارة طهران في يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر فور إعادة فتح معبر سومار الحدودي بين العراق وإيران (جمهورية - الإسلامية)، الذي ظل مغلقاً

لمدة ٣٠ عاماً. وأتاحت الزيارة الفرصة لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الطاقة والثقافة والتجارة، فضلاً عن التطورات الإقليمية.

ثالثاً - مستجدات الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٢٢ - واصل ممثلي الخاص الدعوة إلى الوحدة والحوار بين جميع القادة العراقيين بشأن المسائل السياسية والأمنية، وكذلك إلى تنفيذ التدابير التي تعزز التماسك الاجتماعي، والحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون. ومنذ بداية الأزمة في الأنبار، عقد ممثلي الخاص اجتماعات عديدة مع القادة السياسيين العراقيين دعا فيها إلى الوحدة وأكد على ضرورة أن يقدم قادة الحكم المحلي والعشائر الدعم لجهود مكافحة الإرهاب. وحث أيضاً حكومة العراق على ممارسة ضبط النفس في إجراء عملياتها العسكرية واتخاذ جميع ما يلزم من تدابير لكفالة حماية المدنيين.

٢٣ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قدم ممثلي الخاص إلى مجلس الأمن إحاطة بشأن الحالة في الأنبار. وقام بدعوة المجلس إلى تقديم الدعم للعراق في مكافحته للإرهاب وتشجيع السياسات الشاملة للجميع وتوطيد الديمقراطية. واعتمد المجلس لاحقاً بياناً رئاسياً بشأن المسألة (S/PRST/2014/1). وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أصدرت حكومة العراق بيانات أعربت فيه عن تقديرها للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، لدعم العراق في مكافحة الإرهاب. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير، قام ممثلي الخاص بزيارة إلى الدوحة وأبو ظبي لمناقشة سبل تعزيز العلاقات بين العراق وجيرانه. وفي فترة سابقة، قام ممثلي الخاص في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر بزيارة إلى بروكسل لإحاطة اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن التطورات الأخيرة في العراق.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد ممثلي الخاص سلسلة من الاجتماعات مع القادة السياسيين العراقيين، شدد فيها على أهمية إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها في جميع أنحاء العراق والامتناع عن أي إجراءات أو بيانات يمكن أن تؤخر العملية أو تقوضها. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمناقشة الأعمال التحضيرية للانتخابات وانتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان.

٢٥ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، قمت بزيارة إلى بغداد واجتمعت مع عدد من كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء، ونائب الرئيس، ورئيس مجلس النواب، ووزير الخارجية، ورئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قمت بزيارة إربيل في ١٤ كانون الثاني/يناير واجتمعت مع رئيس إقليم كردستان ورئيس وزرائه. وحثت كبار القادة العراقيين على أن يتحدوا في التصدي للتحديات الأمنية، مع التأكيد مجدداً على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار، بما في ذلك وجود مظالم طويلة الأمد وعدم تحقق المصالحة السياسية. وأكد لي القادة السياسيون تصميمهم على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ٣٠ نيسان/أبريل. وأكدت من جديد أيضاً أنه لا بديل عن وجود عراق موحد يقوم على أساس اتحادي وديمقراطي، وشجعت القادة في بغداد وإربيل على التوصل إلى اتفاق بشأن عدة مسائل دستورية من بينها تقاسم الإيرادات والترتيبات الأمنية.

٢٦ - وفي إطار التزام البعثة بدعم المشاركة السياسية للمرأة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اجتمع ممثلي الخاص مع وزيرة الدولة لشؤون المرأة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة التطورات الرئيسية التي تدعم حقوق المرأة، بما في ذلك خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة. وفي مؤتمر معني بالمرأة والسلام عُقد في ١٧ كانون الثاني/يناير في إطار مبادرة السلام الاجتماعي التي أطلقها نائب الرئيس، شددت نائبة ممثلي الخاص على ضرورة تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً عند بناء السلام. وفي ٦ شباط/فبراير، أطلقت حكومة العراق خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

باء - المساعدة الانتخابية

٢٧ - على الرغم من التحديات الأمنية واستمرار جمود الموقف السياسي، فإن أعمال التحضير للانتخابات لمجلس النواب المقرر إجراؤها في ٣٠ نيسان/أبريل ماضية في مسارها. وقد أحرزت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تقدماً في وضع الإطار التنظيمي والإجراءات الانتخابية وإعداد سجل الناخبين والموافقة على قوائم الكيانات السياسية والمرشحين وغير ذلك من الأعمال التحضيرية التقنية، بما في ذلك تعيين وتدريب موظفي الاقتراع وشراء المواد الانتخابية.

٢٨ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اكتملت عملية تسجيل الناخبين وتحديث سجلاتهم، وكان معدل المشاركة فيها أكبر من المعدلات المسجلة في أي عمليات سابقة من هذا النوع. فقد زار مراكز تسجيل الناخبين أكثر من ٤ ملايين ناخب (أي ٢٠ في المائة من مجموع

الناخبين)، قام ٦ في المائة منهم بتحديث بياناته. واضطلع برصد هذه العملية ٨٥٢ وكيلا عن الكيانات السياسية في جميع أنحاء العراق.

٢٩ - وقامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بطباعة ٢٢ مليون بطاقة تصويت إلكترونية وبدأت في توزيعها في جميع أنحاء العراق، وهي بصدد تنفيذ المرحلة الأولى من جمع البيانات البيومترية للناخبين. ومن المنتظر أن تكتمل مرحلة توزيع البطاقات بحلول ٢٠ نيسان/أبريل. وقد عمل فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية مع المفوضية على وضع تدابير تخفيفية وضمانات ذات صلة لمعالجة المسائل المحتملة أن تنشأ فيما يتصل بالقرار الذي يشترط أن يكون الاقتراع بالبطاقة.

٣٠ - ومن المقرر أن يتم التصويت الخاص في ٢٨ نيسان/أبريل. وقد قامت المفوضية، بالتنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وغيرها من المؤسسات الأمنية، بوضع الصيغة النهائية لقائمة فئات الناخبين الخاصة المتعلقة بقوات الأمن، وهي تتضمن ١,٠٢ مليون اسم. ويجري أيضا التحضير لتسجيل الناخبين في الخارج والإعداد لمشاركتهم في التصويت، ومن المقرر أن يجري هذا التصويت في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل في ١٩ بلدا.

٣١ - وتعمل البعثة، بالتشاور مع المفوضية، على زيادة القدرات المتوافرة لديها من أجل تقديم المساعدة الانتخابية في إربيل، ويمكنها أيضا أن تغطي كركوك إذا لزم الأمر. وتواصل البعثة تيسير الاتصالات وتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة المعنية من أجل تشجيع وتعزيز مراقبة الكيانات الوطنية للعمليات الانتخابية التي ستجرى في عام ٢٠١٤.

٣٢ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المناقشات الرامية إلى توفير الدعم للمفوضية مع التركيز على مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة من خلال فرقة العمل المعنية بمراعاة المنظور الجنساني في الانتخابات.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٣٣ - ظلت الجماعات العرقية والطوائف الدينية في العراق تعاني من أعمال العنف وانعدام الأمن والحوادث الأخرى التي تحول دون مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. وأكدت البعثة أن التركمان والمسيحيين واليزيديين والشبك وغيرهم، وليس الشيعة والسنة وحدهم، كانوا يستهدفون بصفة محددة في هجمات إرهابية كان يجري شنها طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد ظل مشروع القانون المتعلق بحماية حقوق الأقليات قيد استعراض مجلس الوزراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وكان مجلس النواب قد وافق على تنقيح مشروع القانون المذكور لمعالجة شواغل أثارها البعثة وجماعات المجتمع المدني. وفي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة، بالشراكة مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق واللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان، بعقد مؤتمر بشأن النهوض بحقوق الجماعات العرقية والطوائف الدينية في العراق، أسفر عن إعلان للمبادئ.

٣٤ - وفيما يتعلق بسيادة القانون، يساور البعثة قلق بالغ فيما يتعلق بعمليات الاحتجاز والاعتقال التي تم الاضطلاع بها، خصوصا العمليات التي جرت بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن أفراد يجري القبض عليهم في أثناء عمليات أمنية دون أي أدلة تثبت إدانتهم، وأشخاص يجري اعتقالهم بدون تهمة لفترات طويلة تمتد أحيانا لخمس سنوات، ومعتقلين من النساء والرجال في مرافق تديرها وزارة الداخلية يتعرضون للتعذيب وإساءة المعاملة لانتزاع اعترافات تُبرر توجيه الاتهام والمحاكمة والإدانة. وتتفاوض البعثة على إبرام اتفاق مع وزارة الداخلية لتأمين إمكانية دخولها دون عوائق للسجون وأماكن الاحتجاز الواقعة تحت سلطة الوزارة حتى يمكنها رصد الحالة فيها. وبينما لاحظت البعثة تحسنا مطردا في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية المقدمة للسجناء في الكثير من المرافق، فلا يزال القلق يساورها بشأن الافتقار إلى المرافق الطبية الملائمة داخل بعض السجون، وتقع المسؤولية عن توفير تلك المرافق على عاتق وزارة الصحة.

٣٥ - وبخصوص إجراء المحاكمات الجنائية، لا سيما للأفراد المتهمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، لاحظت البعثة إخفاق المحاكم في كثير من الأحيان في الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة، بل رفضها التحقيق في ادعاءات المتهمين بأن الاعترافات انُتزعت منهم تحت التعذيب أو تقييم صحة تلك الادعاءات. ولاحظت أيضا اعتماد المحاكم في دعم أحكام الإدانة على شهادات لمخبرين سرين لم يجر التثبت منها، الأمر الذي أفضى في حالات كثيرة إلى أحكام بالإعدام.

٣٦ - واستمر العراق في تنفيذ أحكام الإعدام. فبلغ في عام ٢٠١٣ مجموع حالات الإعدام ١٧٧ حالة، نفذ أغلبها بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدم العراق ٣٠ شخصا (جميعهم من الرجال)، من بينهم ٢٨ شخصا أدينوا بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

٣٧ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم الدعم لعمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أطلق ممثلي الخاص برنامجا جديدا لبناء القدرات بغرض مساعدة المفوضية في تنفيذ

ولايتها. ويمول الاتحاد الأوروبي هذا البرنامج الذي سيُنَفَّذ بالاشتراك بين مكتب خدمات المشاريع والبعثة. وبالرغم من عدم قيام المفوضية بانتخاب رئيس أو إنشاء مكاتب رئيسية في بغداد أو المحافظات، الأمر الذي حدّ من سبل حصول العراقيين على خدماتها، فقد اضطلعت بعدد من الأنشطة، من بينها رصد السجون وحالة حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين السوريين، ويسرت إبرام اتفاق مع المجلس المستقل لحقوق الإنسان في إقليم كردستان لإعداد التقرير الذي سيقدم في سياق الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣٨ - واستمرت الهجمات على الإعلاميين. ففي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل صحفي على يد مسلحين مجهولي الهوية في حي المجموعة الثقافية في الموصل. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أطلق مسلحون مجهولو الهوية النار على صحفي كردي بارز، هو كاوة كرمياني، فأردوه قتيلاً خارج منزله في كالار، بمنطقة كرميان في محافظة السليمانية؛ وكان السيد كرمياني يكتب عن الفساد والمحسوبية في الحكم المحلي. وأنشأ رئيس وزراء إقليم كردستان لجنة لرصد تحقيقات الشرطة في عملية الاغتيال تلك التي أدت على نطاق واسع وأشعلت مظاهرات عبر إقليم كردستان. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، شنت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية هجوماً مركباً على قناة صلاح الدين الفضائية والإذاعية في تكريت، أسفر عن مقتل خمسة من العاملين في مجال الإعلام وإصابة عشرة آخرين بجروح. وأصدرت البعثة عدة بيانات تدين هذه الهجمات، مناشدة السلطات إجراء تحقيقات مستقلة لتقديم الجناة إلى العدالة، وكفالة احترام وحماية الإعلاميين.

٣٩ - وما زالت المرأة في جميع أنحاء العراق عرضة للعنف الأسري ولغيره من أشكال العنف، بما في ذلك ما يسمى "جرائم الشرف". وهناك قانون لحماية الأسرة، يرمي إلى حماية الأشخاص من العنف الأسري، لا يزال موضع تفاوض داخل مجلس النواب. ويظل القلق يساور البعثة بشأن أوجه الضعف والثغرات في مشروع القانون، بما في ذلك عدم إلغاءه لإمكانية الاحتجاج بمسألة "الشرف" كأساس لتخفيف الحكم في جرائم العنف المرتكبة ضد أفراد الأسرة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الشبكة النسائية العراقية بياناً يدين مشروع قانونيين، أحدهما عن الأحوال الشخصية والآخر عن إقامة العدل، لأنهما يتنافيان مع حقوق النساء والفتيات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وهما اتفاقيتان العراق طرف فيهما. وأجرت البعثة، بالشراكة مع نقابة الصحفيين العراقيين، تدريباً للصحفيات في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر في بغداد. ويركز التدريب على الإبلاغ عن العنف الأسري وغيره من أشكال العنف الجنساني.

٤٠ - وفي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، طرأت زيادة على عدد حالات الانتهاكات الجسيمة الموثقة ضد الأطفال مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تشارك البعثة في رئاستها، من وقوع ضحايا من الأطفال بلغ عددهم ٣٤٣ طفلاً (٧٦ قتيلاً و ٢٦٧ جريحاً) خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. ووقعت أغلب الخسائر من جراء موجات من الهجمات المنسقة التي شنتها جماعات مسلحة تستخدم أساليب إرهابية. ويتزايد القلق أيضاً بشأن تعرض الأطفال للقتل أو للإصابة في أثناء الاغتيالات التي تستهدف أفراداً بارزين من أسرهم أو عمليات المداخلة التي تستهدف منازل هؤلاء الأفراد. وسجل عدد متزايد من الاعتداءات، أو التهديدات بالاعتداء، على العاملين في المجال التعليمي والطبي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان ٣٩١ طفلاً، من بينهم ١٨ فتاة، محتجزين في مرافق للاعتقال بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب. ولم تنشأ بعد آلية رسمية للتعاون بين فرقة العمل والحكومة بشأن حماية الطفل.

مخيم العراق الجديد ومخيم الحرية

٤١ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت صواريخ على مطار بغداد الدولي. وسقط عدد من الصواريخ على مخيم الحرية. فُقتل اثنان من السكان ولقي اثنان حتفهما لاحقاً نتيجة لظروف صحية يُشبه في أنها تفاقمت من جراء الهجوم. ولحقت إصابات بعدد لا يقل عن ٤٠ آخرين من السكان. وأفيد أيضاً بأن عدداً من قوات الشرطة وقوات الأمن العراقية قد جرحوا في ذلك الهجوم.

٤٢ - وسُمح حتى الآن بتزويد المخيم بما عدده ٦٩٦ حائطاً صغيراً على شكل حرف T و ٤٠٩ ملاجئ محصنة و ٩٠ ٠٠٠ من أكياس الرمال. ووافقت حكومة العراق على طلب السكان إقامة حوائط كبيرة على شكل حرف T داخل مخيم الحرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد المخيم بما عدده ٤٨٨ ١ حائطاً كبيراً على شكل حرف T وأحيطت ١٠ مناطق من مناطق التجمع الخمس عشرة بحوائط كبيرة على شكل حرف T.

٤٣ - وبالرغم من عدة دعوات وجهتها البعثة، لم تنشر حكومة العراق بعد نتائج تحقيقها في الهجوم الذي وقع في ١ أيلول/سبتمبر على مخيم العراق الجديد، وأوقع ٥٣ قتيلاً، ولم تتحقق من مصير السكان السبعة الذين يُدعى أنهم اختطفوا أثناء ذلك الهجوم.

٤٤ - وظل مراقبو الأمم المتحدة في مخيم الحرية يتلقون تقارير من السكان يدعي فيها وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من قِبَل قيادة المخيم. وتشمل تلك الادعاءات تقييد حرية الحركة داخل المخيم، والإجبار على انتقاد الذات، ومنع الاتصال بأفراد الأسرة داخل المخيم وخارجه، والحد من إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، وحظر التعامل مع المراقبين.

٤٥ - وجرى تسجيل نحو ٣ ١٥٣ فردا من السكان لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأجرت المفوضية مقابلات متعمقة مع ٢ ٤٨٧ شخصا منهم. وتبين أن ما مجموعه ١ ٧٠٦ أفراد بحاجة إلى حماية دولية.

٤٦ - وتواصل الأمم المتحدة البحث عن حلول دائمة للسكان، من خلال قنوات إعادة التوطين، والقنوات القنصلية والإنسانية. وحتى الآن، تم نقل ٣٢٧ فردا خارج العراق، ومن بين ذلك المجموع، نقل ١٠٦ أفراد من خلال أذون قنصلية تسمح بالدخول مرة أخرى إلى ثمانية بلدان، ونقل ٢٠٧ أفراد عن طريق السماح بدخولهم إلى ثلاثة بلدان لأسباب إنسانية، ونقل ١٤ فردا عن طريق قنوات إعادة التوطين الرسمية.

٤٧ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، قمت بتعيين جين هول لوت، مستشارة خاصة لي في ما يتعلق بنقل سكان مخيم الحرية إلى خارج العراق. وعملت المستشارة الخاصة بشكل موسع مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية لبحث فرص الانتقال المتاحة لسكان المخيم. وفي الفترة من ١٤ إلى ٢١ شباط/فبراير، قامت بزيارة جنيف، وبيروكسل، وتيرانا، وبغداد لمناقشة ترتيبات النقل المحتملة مع كبار المسؤولين الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وافقت الحكومة العراقية على تقديم تبرع إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لنقل سكان المخيم إلى خارج العراق.

دال - المساعدة الإنسانية والتنمية

٤٨ - يواجه العراق أزمة إنسانية نتيجة للتطورات الجارية في الجمهورية العربية السورية وفي محافظة الأنبار، بالإضافة إلى أن عليه أن يواجه المحنة التي يعيشها أكثر من مليون شخص ممن نزحوا في موجات التروح الداخلي السابقة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تم تسجيل ٢٢٢ ٥٧٤ لاجئا سوريا في العراق، تمثل النساء أكثر من ٤١ في المائة منهم. وأعيد فتح معبر فيشخابور في إقليم كردستان على الحدود السورية - العراقية في الفترة من ٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير، الأمر الذي مكّن حوالي ٥ ٠٠٠ سوري من العبور إلى إقليم كردستان. وحسب تقديرات حكومة الإقليم سيلزم مبلغ قدره ١,٦ بليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤ لتلبية احتياجات اللاجئين. واشتمل التحديث السادس لخطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، الذي دشنته المفوضية وشركاؤها في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، على نداء للحصول على ٥٥٢ مليون دولار من أجل اللاجئين السوريين في العراق، وتشير تقديرات الخطة إلى أن مجموع عدد اللاجئين السوريين في العراق سيرتفع إلى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

٤٩ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، قمت بزيارة مخيم كوركوسك للاجئين في محافظة إربيل مع أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وفاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ. وتقدمت بالشكر إلى حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على ما يديانه من كرم في استيعاب اللاجئين، وحشتهما على إبقاء حدودهما مفتوحة لطالبي اللجوء السياسي من السوريين، وتعهدت بمواصلة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٥٠ - وقد عملت الأمم المتحدة عن كثب مع حكومة إقليم كردستان في تنفيذ برنامج شامل للاستعداد لفصل الشتاء. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، أتمت المفوضية توزيع مواد الإغاثة الأساسية لفصل الشتاء في جميع المخيمات والمواقع الموجودة خارج المخيمات. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من إيصال الأغذية إلى أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص بحلول تشرين الثاني/نوفمبر (٥٠ ٠٠٠ من رزم الأغذية و ٧٠ ٠٠٠ قسيمة غذائية)، ووسّع نطاق عملياته بنسبة تفوق ٤٥٠ في المائة خلال السنة. ونفذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) "حملة العودة إلى المدرسة" في خمسة مخيمات ومجتمعات محلية، وتمكنت بهذا من الوصول إلى نحو ١٢٤ ٠٠٠ لاجئ يعيشون خارج المخيمات، و ٢٩ ٠٠٠ لاجئ داخلها. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، ساعد البرنامج الإنمائي في إنشاء مكاتب لتقديم المساعدة القانونية يديرها موظفون حكوميون في جميع المخيمات الواقعة في إربيل ودهوك والسليمانية وفي ١٣ محافظة أخرى.

٥١ - وفي إطار المساعدة في إدماج اللاجئين، قام برنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير بتزويد ٧٦ ٠٠٠ لاجئ بقسائم غذائية يمكن صرفها في المخازن المحلية، فضخ بذلك أكثر من ١٨ مليون دولار في الاقتصاد المحلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في شراكة مع حكومة إقليم كردستان، بتنفيذ برنامج للتعليم التقني والمهني يشمل مباشرة الأعمال الحرة والتدريب على تكنولوجيا المعلومات، وذلك لمساعدة الشباب المقيمين في المخيمات في الحصول على فرص عمل على الصعيد المحلي. وقامت المفوضية بتنفيذ ١٠٥ مشاريع سريعة الأثر تهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية المقدمة في المجتمعات المحلية المضيفة والمقدمة للاجئين المقيمين فيها.

٥٢ - ووضعت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، في شراكة مع حكومة العراق، خطة استجابة لحالات الطوارئ، للتصدي لخطر انتشار داء شلل الأطفال من الجمهورية العربية السورية إلى العراق. وأنشأت منظمة الصحة العالمية نظام إنذار مبكر بشلل الأطفال في جميع المخيمات، أمكن عن طريقه الكشف عن مخاطر الأوبئة والتخفيف من تلك المخاطر. وفي

الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، قدمت اليونيسيف الدعم إلى وزارة الصحة في تحصين ١,٩ مليون طفل ضد شلل الأطفال في المناطق المعرضة لنسبة خطورة عالية في محافظات الأنبار وإربيل ودهوك والسليمانية ونينوى والنجف و كربلاء وصلاح الدين. ومن خلال الجهود المشتركة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والحكومة، تلقى عدد يزيد على ٥ ملايين من الأطفال العراقيين وأطفال اللاجئين السوريين تحصينهم الروتيني في كانون الأول/ديسمبر.

٥٣ - وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، دعا ممثلي الخاص إلى فتح ممر جوي للمساعدة الإنسانية بين العراق والجمهورية العربية السورية من أجل تجديد مخزون الإمدادات التي استنفذت. وفي الفترة من ١٠ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، تم من خلال ١٢ رحلة جوية من إربيل إلى القامشلي إيصال ٣٠٠ طن من المعونة الإنسانية، وهي عبارة عن إمدادات غذائية تكفي ٣٠.٠٠٠ شخص لمدة شهر واحد، وبهذا تمكن السكان المتضررون من النزاع في محافظة الحسكة من الحصول على إمدادات الإغاثة لأول مرة منذ خمسة أشهر. ونُفذت جولة ثانية من المساعدات المنقولة جوا في الفترة الواقعة بين ٤ و ٢٦ شباط/فبراير. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد تم بالفعل إيصال ٣٨٢ طنا من السلع المختلفة، و ٧٧ مترا مكعبا من الملابس الشتوية، والصابون، و ٢٤ مترا مكعبا من مساحيق التنظيف ومجموعات من لوازم النظافة الصحية.

٥٤ - وأسفر التراع الذي نشب مؤخرا في محافظة الأنبار عن نزوح عدد كبير من السكان داخليا. وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أنه وقت صياغة هذا التقرير كان هناك ٦٠٨ ٤٠٦ أشخاص مسجلين كنازحين داخليا. وأدت العمليات الأمنية إلى تقييد إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين من النزاع، مما يعيق إجراء تقييمات شاملة للاحتياجات ويعرقل الجهود المبذولة للإغاثة. ويقوم النازحون داخليا في مبان حكومية، بما في ذلك المدارس، و يقيمون أيضا في الساحات المفتوحة وحتى في السيارات. وقد استُنْفِذت اللوازم الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية، كما يعجز الأطباء عن الوصول إلى المرافق الصحية. ويتعرض التيار الكهربائي للانقطاع مما يؤثر على إمدادات المياه. والأسواق معطلة، وقد استنفذت الإمدادات الغذائية بشكل كبير.

٥٥ - ونفذ العنصر المعني بالعمل الإنساني ضمن الفريق القطري عمليات إغاثة في المناطق التي يمكن الوصول إليها. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان يجري تقديم المساعدة الإنسانية، في شكل أغذية ومياه ومجموعات من لوازم النظافة الصحية ومجموعات من اللوازم الصحية لحالات الطوارئ وخيام، إلى الأسر التي يمكن الوصول إليها في الرمادي والفلوجة. وجرى

تحويل المخزونات المخصصة للاجئين السوريين واستخدام المخزونات الاحتياطية. وقدم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ ٥ ملايين دولار لتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً وأهمية لدى ١٢٠.٠٠٠ من المستفيدين. ويجري إعداد خطة استجابة تهدف إلى تأمين ١٠٣,٧ ملايين دولار لتلبية احتياجات ٢٤٠.٠٠٠ من المستفيدين لفترة ستة أشهر. وعقد ممثلي الخاص ونائبة ممثلي الخاص/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية سلسلة من الاجتماعات مع الحكومة لتحديد الاحتياجات العاجلة والمجالات التي يمكن للأمم المتحدة تقديم المساعدة فيها. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص مع اللجنة المعنية بأزمة الأنبار التابعة لمكتب رئيس الوزراء ليدعو إلى إنشاء ممرات إنسانية. ووافقت اللجنة خلال هذا الاجتماع على اتفاق بين وزارة الدفاع والبعثة، لضمان المرور الآمن لقوافل الأمم المتحدة في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الأمن العراقية.

٥٦ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، اشترك ممثلي الخاص ونائب رئيس وزراء العراق، روش شاويس، في رئاسة المناقشات الرفيعة المستوى التي دارت بين فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة العراق بشأن إعداد إطار عمل من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يخص العراق للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وشدد المشاركون في الاجتماع على أهمية الإطار في تيسير التماسك الاجتماعي، واتفقوا على تضييق نطاقه ليقصر على احتياجات العراق الإنمائية الأشد إلحاحاً. كذلك شدد الجانبان واتفقا على أن الشراكة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق ينبغي أن تقوم، في جملة أمور، على مركز العراق باعتباره بلداً من بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل يمر بحالة معقدة، ذلك أنه في وضع يسمح له بتمويل وإدارة احتياجاته الإنمائية ولكنه بحاجة لتعزيز قدراته التنفيذية في ظل ظروف صعبة.

٥٧ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت نائبة ممثلي الخاص/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية بإبرام مذكرة تفاهم مع حكومة إقليم كردستان لإنشاء صندوق للشراكة. ومن المقرر أن يتم من خلال الصندوق، الذي يبلغ رصيده ١٩ مليون دولار لعام ٢٠١٤، تمويل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية لإقليم كردستان. ويجري حالياً تدارس آليات مماثلة مع حكومة العراق ومع محافظات مختلفة.

٥٨ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وافق نائب الرئيس، خضير الخزاعي، على ميثاق تعاون السلطات العامة مع المنظمات غير الحكومية، الذي تمت صياغته بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويتضمن الميثاق إطاراً للتنسيق بين حكومة العراق والمجتمع المدني من أجل تحفيز الحكم الرشيد. ولهذا الغرض، أُطلق في شهر كانون الثاني/يناير مشروع معنون "إقامة شراكة بين المجتمع المدني العراقي والسلطات العامة". وبحلول كانون الأول/ديسمبر،

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ساعد على وضع الصيغة النهائية لخطة استراتيجية لأمانة مجلس النواب وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز فعالية إجراءات المجلس وعملياته، ومن المقرر أن يوافق عليها رئيس المجلس بحلول شهر آذار/مارس، كي يجري تنفيذها بعد ذلك.

٥٩ - ولا يزال التعداد الوطني متأخراً عن المواعيد المحددة لإجرائه رغم الانتهاء من جميع أعمال التحضير الفنية منذ عام ٢٠١١. وفي كانون الثاني/يناير، أصدر الجهاز المركزي لإحصاء النتائج الأولية لمسح واسع النطاق شمل حوالي ٣١٠.٠٠٠ أسرة، وتم بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتوفر نتائج هذا المسح بيانات مفصلة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر وعن صحة الأمهات (وتبين من المسح أن معدل وفيات الأمهات انخفض من ٨٤ إلى ٣٥ وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ ولادة حية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢، وأن معدل وفيات الأطفال الرضع الذين هم أقل من سنة واحدة انخفض من ٥٠ إلى ٢١ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢.

٦٠ - وفي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، قامت وزارة البيئة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، بوضع إطار وطني لإدارة مخاطر الجفاف ومكافحة العواصف الرملية والغبار. ويحدد الإطار الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على سبيل الأولوية من أجل التخفيف من المخاطر المتصلة بالجفاف ومكافحة عواصف الغبار والتصحر بطريقة متكاملة.

٦١ - ولا تزال المساعدة على إقامة نظام فعال للحماية الاجتماعية من بين أولويات الأمم المتحدة في العراق. وقد ساعدت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة على بلورة السياسة الصحية الوطنية الأولى للعراق، بأن زودتها بالتكاليف التقديرية التي تستلزمها تلك السياسة. وتوفر هذه السياسة، التي أقرتها لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب في ١٤ كانون الثاني/يناير، إطاراً وطنياً لتنظيم قطاع الصحة، بما في ذلك تقديم القطاع الخاص للخدمات الصحية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، نظّم برنامج الأغذية العالمي تدريباً لفائدة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إدارة قواعد البيانات، وهي عملية لها أهمية بالغة لتعزيز توجيه نظام التوزيع العام وتحسين إدارته المالية.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت اليونسكو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إعداد نظم داخلية متوائمة للكليات الفنية والمعاهد ومدارس التعليم المهني، بهدف تحسين نوعية التعليم العالي من خلال التشديد على القيم الأساسية، واعتماد مدونة لقواعد السلوك، وإنفاذ معايير النزاهة الأكاديمية.

المشاكل الأمنية والتشغيلية

٦٣ - بسبب تدهور الحالة الأمنية، اضطرت الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر شملت فرض قيود على التنقل. ويشار إلى أن عمليات الأمم المتحدة في العراق تخضع لعمليات إعادة تقييم مستمرة.

٦٤ - ولم يتسن بعد إبرام اتفاق بشأن مركز البعثة. فالتعديلات التي اقترحت الأمم المتحدة إدخالها على مشروع الاتفاق لا تزال قيد نظر الحكومة. ولا يزال غياب ذلك الاتفاق يحد كثيرا من فعالية عمليات الأمم المتحدة. ولا يزال موظفو الأمم المتحدة يخضعون لإجراءات دخول وخروج معقدة، مما يؤثر بشكل خاص على عمليات التناوب والنشر العادية لأفراد وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة.

رابعاً - ملاحظات

٦٥ - أود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى خطورة التحديات السياسية والأمنية التي ما لم يتم التصدي لها سريعا قد تكون لها آثار مدمرة ودائمة بالنسبة لاستقرار البلد على المدى الطويل. وستشكل الفترة المفضية إلى الانتخابات و عملية تشكيل الحكومة التي ستليها اختبارا هاما لنضج العملية السياسية. وإذا ما استمر انعدام الثقة سائدا بين الأطراف الرئيسية، فإن مصداقية العملية الانتخابية يمكن أن تتأثر سلبا، مما يؤدي إلى المزيد من أعمال العنف وإلى انعدام الاستقرار بصورة متزايدة على أرض الواقع. ويؤدي تزايد التوتر في العلاقات بين العراق وبعض جيرانها في المنطقة إلى تفاقم هذه التحديات.

٦٦ - ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في العراق، ولا سيما في محافظة الأنبار، مما أدى إلى موجة جديدة من الترواح الداخلي في جميع أنحاء البلد. وإنني أدرك بشدة عمليات القتل العنيفة للعراقيين الأبرياء من النساء والأطفال والرجال على أيدي الإرهابيين وجماعات المعارضة المسلحة الأخرى. وتتطلب التحديات التي تواجه العراق من جميع القادة السياسيين والدينيين وقادة المجتمع المدني الوفاء بمسؤولياتهم التي تملئ عليهم أن يصطفوا معا للتغلب على هذه الأزمة الراهنة. فقد أصبح الحوار الوطني فيما بين القوى السياسية في البلد أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

٦٧ - وإنني أؤيد تماما الحرب التي تشنها الحكومة ضد الإرهاب وأناشد المؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أن تدخل في شراكة فعالة لإعادة إرساء القانون والنظام في الأنبار، ووقف انتشار العنف إلى أنحاء أخرى من البلد. وفي الوقت نفسه، أشجع الحكومة على ممارسة ضبط النفس في تنفيذ العمليات العسكرية وأحث كذلك الجهات الفاعلة

الاتحادية والمحلية على بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٦٨ - إن الحالة الإنسانية في الأنبار تدعو إلى القلق الشديد، فالسكان تحاصرهم أعمال القتال وقد نزح منهم ما يزيد على ٣٦٠ ٠٠٠ شخص. وإنني لأشيد بجميع الجهات الفاعلة الإنسانية على ما تبديه من عزم على تقديم معونات الإغاثة للمتضررين من النزاع في الأنبار وفي أماكن أخرى، وما تبذله من جهود في سبيل هذا، على الرغم من الصعوبات القائمة على أرض الواقع، كما أشيد بتعاونها مع وكالات الأمم المتحدة. وأحث حكومة العراق على القيام، بالتعاون مع السلطات المحلية، بتيسير إنشاء ممرات آمنة تمكن من إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة والسلطات المحلية على تقديم المعونة إلى من هم في حاجة إليها. وأدعو كذلك وزارة الهجرة والمهجرين، فضلا عن السلطات المحلية، إلى دعم السكان المشردين في عملية التسجيل وتزويدهم بالمواد الضرورية والخدمات الأساسية.

٦٩ - ومن دواعي القلق الشديد انعدام الأمن بصورة متزايدة في أنحاء من العراق، ولا سيما في نينوى وصلاح الدين وبغداد وكركوك. ومن الأهمية بمكان أن تعمل حكومة العراق وقادته معا للحيلولة دون أن تؤدي زيادة التدهور في الحالة الأمنية إلى أي نوع من عدم الاستقرار. وهذا يقتضي من جميع الجهات الفاعلة الشرعية الوطنية والمحلية أن تشارك في عملية سياسية ينضوي الجميع تحت لوائها وحوار عميق للمصالحة الوطنية، وكذلك في أنشطة للعمل على إرساء عمليات وإيجاد مؤسسات ديمقراطية قوية، وتعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتنمية الشاملة للجميع.

٧٠ - وأدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي يبذلها العراق لوقف انتشار الإرهاب. وأشير إلى أن هذه الجهود ينبغي أن تتسق مع أحكام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تغطي جميع أبعاد الأنشطة الإرهابية.

٧١ - ومن الأهمية بمكان أن تسود العمليات الديمقراطية في العراق على الرغم من التحديات الأمنية. وأنا أشجع بقوة القيادة السياسية على مواصلة التزامها بإجراء الانتخابات البرلمانية في جميع أنحاء العراق في ٣٠ نيسان/أبريل، وعلى العمل معا لكفالة أن تخلو فترة الحملة الانتخابية من البيانات المثيرة للشقاق وأن يجري التركيز فيها بدلا من ذلك على مستقبل البلد.

٧٢ - ويحدوني الأمل في أن تشكل حكومة إقليم كردستان في وقت مبكر وأشجع جميع الأطراف المعنية على كفالة النجاح في إتمام انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان،

المقرر أن تجرى أيضا في ٣٠ نيسان/أبريل. وستواصل البعثة تقديم الدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وأحث جميع الأطراف المعنية على استئناف بذل الجهود لتسهيل بإجراء انتخابات المحافظة في كركوك، حيث تأخرت هذه الانتخابات كثيرا عن موعدها.

٧٣ - وأحيط علما بالتقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات المتعلقة بتقاسم إيرادات النفط والغاز التي تضطلع بها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. فسوف يستفيد العراق بأسره من وجود اتفاق قوي وشفاف يضيف طابعا رسميا على التوزيع العادل لمخصصات الميزانية، التي يتأتى جزء منها من صادرات النفط والغاز. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عمل ممثلي الخاص ونائبه على تشجيع الحوار بين الحكومتين بهدف التوصل إلى تسوية بناءة وودية، وأهيب بالحكومتين، انطلاقا من روح التوافق، أن تتابرا في سعيهما إلى تحقيق هذا الهدف. وأحثهما على تكثيف جهودهما من أجل التفاوض على اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة، بما في ذلك صادرات النفط والميزانية، وعلى إضفاء الطابع الرسمي على هذه الاتفاقات عند وضع الصيغة النهائية لمشاريع قوانين بشأن تقاسم إيرادات المواد الهيدروكربونية وسن تلك القوانين. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة تعزيز التعاون وأن يعكس الالتزام المشترك بالدستور العراقي مع تقوية نسيج النظام الاتحادي العراقي في الوقت نفسه.

٧٤ - ويسرني استمرار التحسن في العلاقات بين العراق والكويت وأمل في أن يؤدي هذا التطور الإيجابي إلى تعزيز العلاقات بين العراق وجيرانها الآخرين، وهو أمر يخدم الاستقرار الإقليمي.

٧٥ - وإنني أحث حكومة العراق على بذل قصارى جهدها من أجل كفالة نزاهة نظام العدالة الجنائية من خلال ضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة التي يقتضيها القانون الدولي ودستور العراق. ويحدوني الأمل في أن يتم قريبا إبرام الاتفاق بين البعثة ووزارة الداخلية بشأن توفير السبل أمام البعثة للدخول دون عوائق إلى أماكن الاحتجاز الواقعة تحت سلطة الوزارة من أجل رصد الحالة فيها. وأناشد مرة أخرى حكومة العراق أن توقف تطبيق عقوبة الإعدام، وفقا لقرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن.

٧٦ - وأكرر ندائي إلى الدول الأعضاء أن تساهم في إيجاد حل دائم لمسألة نقل سكان مخيم الحرية إلى خارج العراق، بقبول دخول هؤلاء السكان إلى أراضيها والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ لهذا الغرض. وأحث حكومة العراق على بذل كل ما في وسعها لضمان سلامة سكان مخيم الحرية وأمنهم قبل إتمام عملية النقل.

٧٧ - وأشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إبرام اتفاق لمركز البعثة حتى الآن. وأدعو مرة أخرى حكومة العراق إلى تقديم الدعم لضمان وضع الصيغة النهائية لذلك الاتفاق والتوقيع عليه ووضع موضع التنفيذ بصورة سريعة دون مزيد من التأخير.

٧٨ - وأخيراً، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، نيكولاي ملادينوف، وكذلك لجميع موظفي الأمم المتحدة على العمل الشاق الذي يضطلعون به، وعلى تفانيهم ومشاركتهم في العمل على دعم شعب العراق وحكومته، في ظل ظروف صعبة للغاية في كثير من الأحيان.